مجلة العلوم التربوية والنفسية
العدد السادس والعشرون – المجلد الثاني
نوفمبر 2018 م
ISSN: 2522-3399

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030

هادية بنت علي اليامي
جامعة الملك سعود || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدف هذا البحث إلى إعداد استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 من أجل تطوير المنظومة التربوية بجميع مكوناتها. وتمثلت منهجية البحث بالمنهج الوصفي التحليلي الوثائقي المقارن، واتخذت أداة المسح والتحليل الشامل للمصادر الأولية والثانوية حول الموضوع، وذلك عن طريق استعراض الأدبيات السابقة والأطر النظرية ذات الصلة، حيث قامت الباحثة بتحديد أوجه القوة والفرص المتاحة وتحديد أوجه الضعف والتحديات الحالية والمستقبلية. كما استعانت الباحثة بالخطط الاستراتيجية والأهداف الدورية للوزارة إلى جانب أهداف برنامج التحول الوطني الخاصة بالتعليم. وتوصل البحث إلى العديد من القضايا والاستراتيجيات والسياسات ذات العلاقة بمستقبل التعليم بالمملكة والتي تم تقديمَها بشكل مبسط وواضح وجاهزة للتطبيق العملي. وفي الختام قدَّمت الباحثة آلية لتنفيذ وتطبيق الرؤية على أرض الواقع بطريقة عملية بما يحقق الأهداف المصممة لأجلها.

الكلمات المفتاحية: رؤية المملكة 2030، برنامج التحول الوطني، تطوير التعليم، المنظومة التربوية، التخطيط الاستراتيجي، سياسات التعليم.

مقدمة

نال التعليم اهتمامًا كبيرًا منذ أن أنشئت المملكة العربية السعودية، واستمر هذا الاهتمام إلى السنوات الحاضرة، ومن مؤشرات هذا الاهتمام ما يخصص للتعليم من مخصصات من ميزانية الدولة، وقد شهد التعليم في السعودية في بداياته تطورًا يندر مثيله في العالم، من ناحية الانتشار واستيعاب الطلاب والطالبات ومجانية التعليم والتشجيع على الالتحاق به، إلا أنه مع مرور الوقت بدأت تظهر مشكلات في النظام التعليمي، مثل تدني تحصيل الطلاب بحصول نسب كبيرة منهم على تقديرات منخفضة في الرياضيات واللغة الإنجليزية واللغة العربية، حيث يشير ذلك إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه الطلاب أثناء تعليمهم تلك المواد، وبدأت بوادر القصور والخلل في ذلك النظام عن مواكبة المستجدات وتلبية الاحتياجات التنموية في المملكة العربية السعودية وفي العالم [(1)].

ومع ظهور المؤشرات على تدني أداء النظام التربوي تنادى كثير من المتخصصين بضرورة العمل على تطوير هذا النظام، وطرح مشروعات تربوية تطويرية تمكن التعليم في السعودية من منافسة الأنظمة التعليمية في بقية دول العالم. وقد لاقت هذه الدعوات استجابة من القيادة السياسية فصار تطوير التعليم مشروعًا وطنيًا [(2)].

وقد حرصت المملكة على تطوير تعليمها وتحديثه باستمرار، لكي يستطيع مواكبة المستجدات ومواجهة التحديات، ومنها إطلاق المملكة لعربية السعودية لرؤية 2030 لتكون منهجاً وخارطة طريق للعمل الاقتصادي والتنموي في المملكة. وانسجاماً مع هذه الرؤية، تمت إعادة هيكلة بعض الوزارات ومنها وزارة التعليم بما يتوافق مع متطلبات هذه المرحلة، ويحقق الكفاءة والفاعلية في ممارسة مهامها واختصاصاتها على أكمل وجه. [(3)]، وللتعامل مع هذه المتغيرات والتحديات التي تعيشها المملكة لابد من وجود رؤية مستقبلية لتطوير التعليم تقوم على منهجية علمية واضحة، وهذا يتطلب منا إعداد استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 عن طريق مبادرات فعَّالة.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وجود رؤية واضحة ولا فلسفة متماسكة ولا أهداف محددة ولا ارتباط بين ما يمتلكه المعلم في منظومة التعليم العام والتعليم العالي من معارف وخبرات وبين المنهج المقرر تدريسه للطلاب، الذي يتعامل معه ويفترض تطبيقه. من هنا جاءت هذه الدراسة وفق رؤية المملكة العربية السعودية 2030م التي بدورها أن تعمل على تطور التعليم، إذ تكمن دواعي كتابة هذه الدراسة من أجل إعادة صياغة للأنظمة والتشريعات والتعليمات المنظمة لقواعده ومفاصله وأجزائه التعليمية والإدارية، فعلي سبيل المثال تغرق المنظومة المحيطة بمهنة التعليم بسلسلة لا تنتهي من الإشكالات، ابتداءً من قبول المعلم في كليات التربية من دون معايير كافية للتأكد من صلاحيته للتعليم والتربية، ثم من خلال مقررات تقليدية مغرقة في النظريات وصف الكلام، ثم بتضخم أعداد المعلمين والموظفين.

والملاحظ أن التعليم حظي في هذه الرؤية بأهمية كبرى لأنه يمثل محور التقدم والتطور في فكر وقدرات ومهارات الشباب السعودي في إدارة الاقتصاد مستقبلا. ولقد جاءت الرؤية بخطة تطوير تركز على حزمة متكاملة من البرامج لتطوير البيئة التعليمية ومواكبة خطط التنمية، ويأتي في صدارتها التحديث الشامل للمناهج وأداء المعلمين وتحسين البيئة المدرسية للتحفيز على التطوير والإبداع، والتركيز على تطوير طرق التدريس وتوفير كل الإمكانات للمعلمين. كما أن حكومة المملكة العربية السعودية سعت لإحداث تحول وطني مدروس في اقتصادها وبرامج عملها، والذي يعتمد على فكر معرفي يؤمن بالإنسان وقدراته ومهاراته ومستوى تعليمه، ليسهم في تحويل اقتصادها من الاعتماد على مصدر واحد للدخل، إلى اقتصاد يعتمد على العقول والمهارة، والاعتماد على المصادر الآمنة والموثوقة والبرامج والمشاريع المعززة للفرص الاستثمارية والمولدة للفرص الوظيفية. وخلال عمل وقراءة الباحث تبين بأن رؤية المملكة لم تعطِ تفاصيل وافية وكافية حول عملية تطوير العملية التعليمية في المملكة، وعليه ترى بضرورة وضع رؤية مستقبلية واضحة لتطوير العملية التعليمية في المملكة العربية السعودية.

وفي المحصلة، لا شك أن أي نظام تعليمي مهما بلغ تقدمه وتميزه فإنه بحاجة إلى المراجعة أو التطوير ولتحقيق المتطلبات الأساسية لمواجهة كافة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما تزامن معها من تحديات كان لزاما على نظم التربية والتعليم أن تنهض بمستوى أدائها وتسعى إلى التجديد والإصلاح والتطوير الذي يعد واجبا حتميا لمواجهة تحديات المستقبل المتطور المتغير بشكل متسارع. [(4)]،

أسئلة الدراسة

وبناء على ما سبق؛ يمكن توضيح مشكلة الدراسة في السؤال الآتي:

- **ما الرؤية المستقبلية لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030م؟**

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1- كيف تطور التعليم في المملكة العربية السعودية؟
2- ما دواعي ومبررات تطوير التعليم في المملكة العربية السعودية؟
3- ما التحديات التي تواجه التعليم في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق التالي:

1- تسليط الضوء على واقع تطوير التعليم في المملكة العربية السعودية.
2- مناقشة دواعي ومبررات تطوير التعليم في المملكة العربية السعودية.

3- التعرف التحديات التي تواجه التعليم في المملكة العربية السعودية.
4- تقديم رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030م.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في النقاط التالية:

1- قد تساعد الدراسة في تحقيق أهداف التعليم التي من شأنها أن تخدم برنامج التحول الوطني وتحقق رؤية المملكة 2030م.
2- قد تساعد في زيادة الوعي الاجتماعي بين أفراد الأسرة حول أهمية دور الأسرة في رفع المستوى التحصيلي للطلاب في المواد الدراسية المقررة.
3- قد تسهم في رفع مكانة التعليم والمعلم في المجتمع بصورة أكبر مما كانت عليه قبل.
4- قد تسهم في تحديد أهداف دراسية جديدة تتوافق مع رؤية المملكة 2030م، وبالتالي إحداث تغيير في محتويات الكتب الدراسية في جميع المراحل وذلك تبعًا للمستجدات والمتطلبات المستقبلية.
5- قد تسهم في وضع أساسيات جديدة تتمثل في احتياجات المعلم والمجتمع من أجل إعداد منهج تعليمي يهدف إلى تحقيق التنشئة الاجتماعية وأنماط التفكير.
6- قد تساعد على وضع معايير وأسس تربوية جديدة وفقًا لمتطلبات العصر الحديث لإعادة تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية.
7- قد تسهم في بيان مدى أهمية تكوين شراكات بين كل من المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة في دعم برامج التعليم العام والعالي.
8- قد تسهم في منح كل من مؤسسات التعليم العالي وإداراتها الحرية المالية والأكاديمية والإدارية.
9- قد تسهم في بيان أهمية إعطاء المزيد من الصلاحيات لإدارات التعليم العام والتعليم العالي بمختلف أنواعها والتقليل من المركزية.
10- قد تسهم في بيان مدى حاجة المملكة العربية السعودية إلى إعادة النظر في المنظومة الوطنية لتنمية الموارد البشرية وبنائها على أسس فاعلة تضمن التناسق بين مختلف الجهات المعنية بالموارد البشرية وإنتاجيتها، بحيث تتولى الإشراف على جميع الجهود بما يضمن إنجاز هذه السياسات.

حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** الرؤية المستقبلية لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030م.
- **الحدود المكانية:** المملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمانية:** 2018م – 2030م.

مصطلحات الدراسة

- **رؤية:** تعرف كلمة "رؤية" لغةً بحسب معجم المفردات على أنها رؤية الأمور بشكل سليم والإبصار بالعين والقلب[5].

أما اصطلاحًا فإن الرؤية هي التصورات والتوجهات لما يتوجب أن تكون عليه منظمة ما في المستقبل البعيد، فهي صورة ذهنية للغايات المرجوة التي لا يمكن تحقيقها في الوقت الحاضر وضمن الظروف المتاحة[6].

- **مستقبلية تطوير** أن يكون المستقبل دون الماضي أو الحاضر المحرك للتطور وذلك بفضل الثورة العلمية والتقنية[7] (مراد وهبة، 1994: 8-7).
- **التعليم في المملكة العربية السعودية**

يقصد بالتعليم في المملكة العربية السعودية هو: "فهم الإسلام فهمًا صحيحًا متكاملًا وغرس العقيدة الإسلامية ونشرها وتزويد الطالب بالقيم والتعاليم الإسلامية وبالمثل العليا وإكسابه المعارف والمهارات المختلفة وتنمية الاتجاهات السلوكية البناءة وتطوير المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وتهيئة الفرد ليكون عضوًا نافعًا في بناء مجتمعه" [8](وزارة التعليم العالي، 2000: 3).

كما تم تعريف التعليم العالي وهو الامتداد المتخصص للتعليم العام، بأنه: "مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته رعاية لذوي الكفاية والنبوغ وتنمية لمواهبهم وسدًا لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغاياتها النبيلة"[8] (وزارة التعليم العالي، 2000: 3).

- **رؤية المملكة 2030:** وفقًا لما جاء في مجلة رؤية المملكة العربية السعودية (2030)، قال رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في تعريفه لرؤية المملكة العربية السعودية (2030): "رؤيتنا لبلادنا التي نريدها دولة قوية مزدهرة تتسع للجميع، دستورها الإسلام ومنهجها الوسطية، تتقبل الآخر. سنرحب بالكفاءات من كل مكان، وسيلقى كل احترام من جاء ليشاركنا البناء والنجاح".[9]

2. الإطار النظري للدراسة

مراحل تطور التعليم في المملكة العربية السعودية:

لقد تضمنت مراحل تطور التعليم في المملكة العربية السعودية تحسين وتطوير البيئة الإدارية في الوزارة وإدارات التعليم وكذلك اعتماد التوجه الإداري غير المركزي وإعطاء الصلاحية للإدارات والمدارس بالعمل فيما يخدم المنظومة التعليمية. كما وشملت مراحل تطور التعليم في المملكة تطوير الأنظمة والإجراءات بما يكفل جدية العمل والانضباط في النظام التعليمي وتعزيز العدالة ومكافأة طاقم العملية التعليمية سواء من الإدارة أو المعلمين أو الطلاب على الأداء المتميز. حيث تضمنت مراحل تطور التعليم المتقدمة في المملكة العربية السعودية رفع في كفاءة الأداء وتفعيل التقنيات الحديثة المساندة في منظومة العمل التعليمي [(10)].

لا شك أن التعليم في المملكة العربية السعودية يحتاج بناء فلسفة المناهج وسياساتها وأهدافها وآلية تفعيلها وربط ذلك في برامج إعداد المعلم وتطويره المهني، كما أن التعليم يحتاج إلى ارتقاء في سبل التدريس التي تجعل المتعلم هو المحور وليس المعلم وكذلك يتطلب التعليم في المملكة العربية السعودية التركيز على بناء المهارات وصقل الشخصية وزرع الثقة وبناء روح الابداع لدى الطلاب، بالإضافة إلى بناء بيئة مدرسية أكثر تحفيزًا وجاذبيةً للتعليم، أي تكون مرتبطة بمنظومة خدمات مساندة ومتكاملة، كما أنه يوجد في المملكة العربية السعودية مؤسسات شاملة التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة وتوفر الدعم المناسب لجميع الفئات منهم، يحتاج التعليم إلى توسع في تلك المؤسسات وكذلك زيادة توفير الحضانات ورياض الأطفال وتفعيل ارتباطها مع منظومة التعليم، إلا أن هناك العديد من المشكلات أو السلبيات التي تواجه التعليم في المملكة العربية السعودية المتمثلة في [(10)]:

1- قلة توفر الخدمات والبرامج التعليمية لبعض الفئات الطلابية.
2- ضعف البنية التعليمية المحفزة على الابداع والابتكار.
3- ضعف المهارات الشخصية ومهارات التفكير الناقد لدى الطلاب.

4- ضعف بنية الاستثمار في التعليم الأهلي وغياب الخدمات التي تدعم صناعة تعليم مزدهر.
5- ضعف مواءمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات السوق.
6- تدني جودة المناهج والاعتماد على طرق تدريس تقليدية وضعف مهارات التقويم لدى المعلمين.
7- الصورة النمطية السلبية تجاه مهنة التعلم.

التعليم في رؤية السعودية 2030

حظي التعليم في هذه الرؤية بأهمية كبرى لأنه يمثل محور التقدم والتطور في فكر وقدرات ومهارات الشباب السعودي في إدارة الاقتصاد مستقبلا. ولقد جاءت الرؤية بخطة تطوير تركز على حزمة متكاملة من البرامج لتطوير البيئة التعليمية ومواكبة خطط التنمية، ويأتي في صدارتها تحديث شامل للمناهج وأداء المعلمين وتحسن البيئة المدرسية للتحفيز على التطوير والإبداع، والتركيز على تطوير طرق التدريس وتوفير كل الإمكانات للمعلمين. كما أن حكومة المملكة العربية السعودية سعت لإحداث تحول وطني مدروس في اقتصادها وبرامج عملها، والذي يعتمد على فكر معرفي يؤمن بالإنسان وقدراته ومهاراته ومستوى تعليمه، ليسهم في تحويل اقتصادها من الاعتماد على مصدر واحد للدخل، إلى اقتصاد يعتمد على العقول والمهارة، والاعتماد على المصادر الآمنة والموثوقة والبرامج والمشاريع المعززة للفرص الاستثمارية والمولدة للفرص الوظيفية.

وفقًا لما جاء في مجلة رؤية المملكة العربية السعودية (2030)، فإن هناك مجموعة من الالتزامات والأهداف التي تتضمنها الرؤية وهي كالتالي [7]:

1. السعي إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.
2. تطوير التعليم العام.
3. توجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة.
4. إعادة التأهيل ومرونة التنقل بين المسارات التعليمية.
5. أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من بين أفضل 200 جامعة دولية.
6. أن يحرز الطلاب نتائج متقدمة مقارنة بمتوسط النتائج الدولية والحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية للتحصيل العلمي.

وشملت رؤية المملكة 2030 نظرة شاملة لقطاع التعليم تبدأ بتطوير المنظومة التربوية بجميع مكوناتها لتمكن المدرسة من التعاون مع الأسرة وبناء شخصيات قيادية. واستحداث مجموعة كبيرة من الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية والترفيهية والتعاون مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي في تقديم المزيد من البرامج والفعاليات المبتكرة لتعزيز الشراكة التعليمية وتأهيل المدرسين والقيادات التربوية وتطوير المناهج الدراسية [5].

3. منهجية وأداة الدراسة

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الوثائقي المقارن، واتخذ أداة المسح والتحليل الشامل للمصادر الأولية والثانوية حول الموضوع.

كما اتبع الباحث مراحل التخطيط العلمي؛ حتى يتمكن من خلالها من تحويل الغايات الكبرى إلى ممارسات المتمثلة في المراحل الخمس التالية:

1- تحديد الغايات الكبرى والمقاصد النهائية Goals.
2- اشتقاق أهداف محددة من الغايات Objectives.

3- ترجمة الأهداف المحددة إلى أهداف أكثر تحديدًا Targets تبين سبل الوصول إلى الأهداف.
4- وضع مشروعات Projects وبرامج محددة Programs وتحديد ما يخصص لكل منها من إمكانات مادية وبشرية مع تحديد الفترة الزمنية اللازمة للتنفيذ.
5- قلب ذلك كله إلى أعمال ونشاطات وممارسات يومية، وما قد يتطلب ذلك من تعديلات ومتابعة وتقويم.

4. عرض ومناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة

تحديد الرؤية والرسالة والقيم[11]

الرؤية: تعليم رائد ومتميز لبناء مجتمع المعرفة في حلول عام 2030.

الرسالة: تقديم تعليم متميز لبناء الشخصية الإسلامية المستقلة المتوازنة، المزودة بالمعارف والمهارات اللازمة الموائمة لاحتياجات سوق العمل المستقبلية. عن طريق إنتاج بحوث إبداعية تسهم في تعظيم المحتوى المحلي، للوصول إلى اقتصاد المعرفة، من خلال بيئة محفزة للتعليم والإبداع الفكري والتوظيف الأمثل للتقنية في ظل شراكات محلية وعالمية فاعلة.

القيم الإيجابية:

1- الشفافية: منح جميع المعنيين الفرصة الكافية للاطلاع والتعرف على المعلومات والقرارات ذات العلاقة والإعلان عن الأنشطة والبرامج التي ننفذها ومدى تحققها.
2- الحوكمة: تعزيز رفع كفاءة التخطيط، ورفع وتيرة التنسيق لتحقيق الأهداف، وضمان سرعة الإنجاز في المشروعات والمبادرات، وتحقيق الاستدامة في العمل عبر المراجعة الدورية لمستوى التنفيذ وتقييم الأداء.
3- النزاهة والأمانة: نراعي ونصون المسؤولية المنوطة بنا.
4- تعزيز الشراكة: إسهام القطاع الخاص بشكل كبير في دعم وتمويل المبادرات.
5- الإبداع والابتكار: تتصف أفكارنا وأعمالنا بالجدة والأصالة.
6- التغذية الراجعة: مراجعة دورية لمدى تحقق من الأهداف الاستراتيجية.
7- الجودة والتميز: نهتم بتحسين وتطوير أدائنا بصورة مستمرة لكسب رضا المستفيدين.
8- العدالة: نهتم بالمساواة والإنصاف ونتجنب الانحياز.
9- المساءلة: نتحمل تبعات أعمالنا وأفعالنا.
10- المسؤولية: نتحمل المسؤولية في أعمالنا ومجتمعنا.
11- المواطنة: نعتز بهويتنا الوطنية ونبني شخصيات متكاملة لأبنائنا.
12- الاحترام المتبادل: نهتم بالقيم الإنسانية ونقدر الآخرين.
13- الإنجاز: نضمن تحقيق الأهداف المرسومة.

الرؤية المستقبلية المقترحة لتطوير التعليم في ضوء رؤية المملكة 2030

ونقصد بالرؤية المستقبلية في هذه الدراسة: هي استشراف للمستقبل في ضوء وتوجهات خطة المملكة 2030، عن طريق وضع أهداف استراتيجية يمكن تحقيقها، عن طريق مبادرات ومشاريع يمكن تنفيذها خلال مدة زمنية متوسطة أو طويلة المدى.

ويجدر التطرق إلى التعريف بماهية منهجية سوات (SWOT)، حيث تتمثل في أنها أداة للتحليل الاستراتيجي في عدة مجالات كإدارة الأعمال والتسويق والتنمية البشرية وغيرها، إذ ينقسم هذا التحليل كما كُتبت حروفه الأربعة بالإنجليزية (S-W-O-T) ويمكن تعريفها كما يلي[12]:

1- **القوة:** عناصر القوة في المشروع والتي تميزه عن غيره من المشاريع، وهي ترجمة لكلمة (Strength).
2- **الضعف:** نقاط الضعف في المشروع، وهي ترجمة لكلمة (Weaknesses).
3- **الفرص:** وهي الفرص التي يمكن أن تأتي من خارج المشروع وقد تؤدي إلى تنميته وتحقيق أهدافه، وهي ترجمة لكلمة (Opportunities).
4- **التهديدات:** وهي التي يمكن أن تأتي من خارج المشروع وتسبب اضطرابات للمشروع، وهي ترجمة لكلمة (Threats).

ويمكننا إعداد الرؤية وذلك بإتباع خطوات ومراحل التخطيط الاستراتيجي التالية:

الخطوة الأولى: مرجعيات الرؤية المستقبلية والممارسات المثلى:

لإعداد رؤية مستقبلية لتطوير التعليم بالمملكة، يتطلب ذلك الرجوع لمرجعيات أساسية وضرورية لا غنى عنها ومنها الأنظمة واللوائح المتعلقة بتطوير التعليم، وكذلك رؤية المملكة 2030م، وكذلك يتطلب الرجوع لممارسات مثلى لنماذج عالمية أو محلية في نفس الموضوع للاستفادة منها.

أ- مرجعيات الرؤية المستقبلية: سوف نتطرق لخطة التنمية التاسعة والعاشرة.

1. خطة التنمية التاسعة: (1432/31-1436/35 هـ)، (2010- 2014)

جاءت أهداف خطة التنمية التاسعة لتعزز الأولويات التنموية السائدة نفسها في خطتي التنمية السابعة والثامنة.

أهدافها: تطوير البيئة التعليمية لتلبية المتطلبات الكمية والنوعية للمرحلة المقبلة، وبناء مناهج تعليمية متطورة تحقق تطويرًا شاملًا للطالب تمكنه من الإسهام في بناء مجتمعه، وتحسين الكفاءة النوعية للعناصر البشرية التعليمية والتربوية لتكون قادرة على استيعاب أهداف المناهج التعليمية الحديثة، توفير أنشطة نوعية غير صفية لبناء الشخصية الإسلامية المتكاملة المتوازنة للطالب لخدمة الدين والمجتمع والوطن، وتحسين الكفاية الداخلية والخارجية للنظام التعليمي، والرعاية التربوية للطفولة المبكرة وتهيئة الأطفال للدخول إلى التعليم العام، وتطوير النظم الإدارية ومكوناتها والحد من المركزية، والارتقاء بنظم تعليم الموهوبين والفئات ذات الاحتياجات الخاصة والكبار، وتطبيق نظم الجودة في التعليم ومعاييرها، والتوسع في المشاركة المجتمعية في التعليم.

2. خطة التنمية العاشرة: (1437/40-1441/36 هـ)، (2015- 2019)

- تناولت الخطة الحالية عدداً من الأهداف التنموية في مجال التعليم والتدريب، ومنها ما يلي: (وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية العاشرة 2015-2019).
- التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة ومجتمع المعرفة: وذلك من خلال نشر المعرفة واستثمارها وتوليدها وإدارتها.
- رفع مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني من خلال تطوير الكفاءة الداخلية والخارجية لمنظومة التعليم والتدريب.

- تنمية الموارد البشرية، ورفع إنتاجيتها، وتوسيع خياراتها في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات: ويشمل هذا الهدف التعليم بشقيه (العام والعالي)، حيث تتضمن **أهم أهداف التعليم العام**[13]: رفع الكفاءة التعليمية والتربوية للمعلم والمعلمة، وتطوير البيئة التعليمية لتصبح أكثر جاذبية وتشويقاً، وتطوير المناهج العلمية بما يواكب معارف العصر، والتوسع في برامج الحضانة ورياض الأطفال وبرامج تعليم الكبار، والارتقاء في مناهج العلوم، والرياضيات، والهندسة، والتقنية، وتطوير عمليات التعليم والتعلم المتعلقة بمهارات اللغة العربية، وتطوير الأنظمة واللوائح المدرسية ؛ بما يحقق مبادئ العدالة والتنافسية، وتفعيل الرقابة الداخلية.
- **أما أهم أهداف التعليم العالي**[13] فقد تضمنت ما يلي: المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وتعزيز تواصل الطلبة والطالبات المبتعثين مع مؤسسات الدولة، واستيعاب مخرجات الابتعاث الخارجي والجامعات المحلية في سوق العمل، والاستمرار في برامج الابتعاث الخارجي للجامعات العالمية المتميزة في التخصصات التي تطلبها خطط التنمية وتلبي حاجة سوق العمل، وإعطاء الجامعات الحكومية الاستقلالية الإدارية والمالية، والعمل على إقرار نظام الجامعات الجديد، والتوسع في برامج الدراسات العليا، وإنشاء الجامعات العلمية المتخصصة، ووضع برامج تهتم بعضو هيئة التدريس وتطوير إمكانياته .

ب- **الممارسات المثلى**: يتطلب الرجوع لممارسات مثلى كتجارب دول ناجحة للإفادة منها، والرجوع إلى دراسات ونظريات حول تطوير التعليم.

جدول (1) تجارب دول ناجحة للإفادة منها، والرجوع إلى دراسات ونظريات حول تطوير التعليم، وتتمثل الدول في الجدول أدناه كنموذج للدول الرائدة في تطوير التعليم وذلك وفقًا لمجلة المعرفة الصادرة عن وزارة التعليم (2016م)[13].

المقارنة	ماليزيا	أستراليا	اليابان	فنلندا	كندا
مميزات التعليم	- تطوير المناهج لخدمة مجالات العمل - تطوير البنية التحتية التكنولوجية وربطها باحتياجات المجتمع. - جميع المباني المدرسية حكومية.	- إتاحة الفرصة للطالب بدراسة بعض المقررات الجامعية وهو بالمرحلة الثانوية. - برامج إعداد المعلم وتدريبة ورتب المعلمين - الاهتمام بالتقنية التعليم عن بعد	- عمليات التحول الديمقراطي في نظام التعليم الياباني. - مركزية التخطيط على مستوى الوزارة، ولامركزية التنفيذ على مستوى السلطات المحلية والإقليمية -ا لوحدة الوطنية والهوية الثقافية المميزة للشعب الياباني - دور الأسرة الفاعل في التعليم. - الصلة بين التعليم والتنمية الوطنية.	- اللامركزية - الشفافية - المشاركة المجتمعية الجادة - إعداد عالي الجودة للمعلم والثقة العالية به وإلغاء الإشراف	-تجربة المدارس المستقلة - تنوع برامج وتخصصات المرحلة الثانوية -تعليم عالي الجودة ويعتمد على المساءلة حركة " صنع القرار من موقع المدرسة" مزيدا من السلطات للإدارة المدرسية كل النظم التعليمية بالمقاطعات لها نفس البناء والأهداف ولكنها تعكس اختلافات التمويل وأولويات التعليم بالولاية
تحديات التعليم	- معدلات محو الأمية - معدلات الالتحاق بالمدرسة	- اتساع رقعتها الجغرافية ووجود المناطق النائية فرض تحدياً في تحقيق المساواة	-الكوارث الطبيعية وشح الموارد. -انخفاض أجور المعلمين مقارنة بالوظائف الأخرى وانعدام الحوافز.	- التغيرات الديموغرافية. - تصدر عمالة قليلة المهارة لأوروبا.	كثرت الإجازات القصيرة خلال العام ما يؤثر على مستوى الطلبة ثنائية اللغة (الفرنسية والانجليزية) مما يضعف

المقارنة	ماليزيا	أستراليا	اليابان	فنلندا	كندا
	- نقص الموارد البشرية المؤهلة. - نقص مخصصات البحث والتطوير	في التعليم. - تعاظم دور الأسرة في التعليم وبخاصة في المناطق الداخلية.	-ضعف العوامل المساعدة للمحافظة على تعليم عالي الجودة. - تغير أولويات الإنفاق أدى إلى تقليص حجم الصفوف وتخصيصها لأولويات أخرى في بعض المحافظات	- بعض الأعمال تتطلب مهارات معقدة يجب الإعداد لها.	اللغة الأم للطالب في المراحل الأولى من دراسته
الإفادة من التجارب العالمية	-التكامل بين أجهزة الدولة عند التخطيط للتعليم. - تعدد مسارات التعليم الثانوي وربطه باحتياجات سوق العمل. - مشاركة القطاع الخاص في التخطيط والتنفيذ والشراكة مه المدارس والمعاهد. - تطوير أساليب التقويم في كل مرحلة.	- الاستفادة من نظام الإدارة غير المركزية. - تجربة المدارس الرائدة. - التوسع في التعليم الفني والمهني والتقني. -الاستفادة من فكرة بناء مدارس بلا عوازل وجدران وجميع الأنشطة في جميع المقررات لكل المراحل ترتبط بالبيئة.	-الصلة القوية بين التعليم والتنمية الوطنية. -الاهتمام بالكوادر الإدارية والتعليمية المتميزة ونقل خبراتها للمؤسسات التعليمية الأخرى من خلال الزيارات والتدريب في مكان العمل. -اعتماد أسلوب التعلم القائم على حل المشكلات والعمل الجماعي	- الاستثمار في الموارد البشرية أفضل أنواع الاستثمار، والتعليم المحرك للنمو الاقتصادي. - إعداد نوعي للمعلمين والثقة فيهم، ونقل مسؤولية تدريبهم إلى الجامعات. -إعداد الطالب ليتعلم آلية التعلم ليكون ناجحاً في الحياة وليس في الاختبارات.	- تفعيل دور المدير كمشرف مقيم وله صلاحيات اختيار ونقل وتحديد احتياجات المعلمين - تفعيل مشاركة القطاع الخاص

الخطوة الثانية: تحليل البيئة الداخلية والخارجية لنظام التعليم في المملكة ويتضمن ما يلي:

جدول (2) تحليل البيئة الداخلية والخارجية SWOT لنظام التعليم في المملكة

البيئة	نقاط القوة Strengths	نقاط الضعف Weaknesses
البيئة الداخلية	- إعادة الهيكلة مرتين، عند دمج الوزارتين (العام والعالي)، والمرة الثانية عند تشكيل هيئة تقويم التعليم. - إلغاء وتقليص عدد من التخصصات الجامعية التي لا تناسب احتياجات سوق العمل. - مجانية التعليم بجميع مراحله. - توفر نخبة من المعلمين/ أعضاء هيئة التدريس الأكفاء. - حداثة بعض المباني والتجهيزات المدرسية، والجامعية - وجود عمادة لتطوير المهارات. (تعليم عالي) - وجود مراكز للتدريب التربوي. (تعليم عام) - توفر البنية التحتية لخدمات الاتصالات والإنترنت. - توافر مراكز بحثية مجهزة. - توفر عدد من الجامعات والكليات الخاصة. (تعليم عال) - توفر عدد كبير من الجامعات الحكومية. (تعليم عالي) - عدد هائل من الخبرات المعرفية والأبحاث العلمية والتقارير والإحصاءات والمشاريع لتطوير التعليم - إطار قانوني لتنظيم العمل في الجامعات الأنظمة السعودية للتعليم وتضم القوانين اللوائح المنظمة لعمل الجامعات. (تعليم جامعي) - استقطاب أعضاء هيئة تدريس أجانب. (تعليم جامعي). - توفر برامج تدريبية للمعلم/ لعضو هيئة التدريس الجديد. - ابتعاث المعلمين وهيئة التدريس للتدريب في الخارج. - تفعيل الجامعة لعدد من البدائل التمويلية المتنوعة، كالكراسي البحثية، والأوقاف، ومراكز الاستشارات. - وجود قاعدة من الكفاءات والقيادات في التعليم الداعمة لعمليات التحول والوطني 2020 وتحقيق رؤية المملكة 2030.	الساعات التدريبية للعاملين في الميدان على حساب الساعات التدريسية. اقتصار دور المدرسة على الطلاب داخل المبنى فقط. إسناد تدريس بعض المواد لغير المتخصصين. الهدر المتمثل في الرسوب والتسرب. ضعف الرقابة والمحاسبية وتقويم الأداء. ضعف التنمية المهنية للعاملين في الميدان. تدني جودة المناهج والاعتماد على طرق تدريس تقليدية. ضعف المهارات خصوصاً مهارات التفكير الناقد للطلاب. ضعف البيئة التعليمية المحفزة على الابداع والابتكار. الصورة النمطية السلبية تجاه مهنة التعليم. ضعف بيئة الاستثمار في التعليم الأهلي وغياب الخدمات التي تدعم قيام صناعة تعليم مزدهر. ضعف الهياكل التنظيمية. قصور الخطط (وجود فجوة بين التنظير والتطبيق). محدودية الطاقة الاستيعابية. وزيادة الطلب على التعليم الاعتماد على التمويل الحكومي. انخفاض مستوى توظيف تقنية المعلومات. البيروقراطية وقلة الصلاحيات الممنوحة. ارتفاع معدل نسبة طالب إلى أستاذ عن المعدلات العالمية في الدول الرائدة في التعليم. ضعف تطابق تخصصات الخريجين مع المهارات المطلوبة. نسبة 65.3% تخصصات نظرية مقابل 16.8 تخصصات هندسية وعلوم. (تعليم عالي) ضعف دور الأسرة ومشاركتها مع المدرسة.
البيئة الخارجية	الفرص المتاحة Opportunities	التهديدات والتحديات Threats
	التسارع والتطور التقني وسهولة توفر الوسائل التقنية وتوظيفها في التدريس ورفع الكفاءة العلمية والتنافسية، مما يسهل التحول الرقمي كأحد أهداف برنامج التحول 2020 الإرادة السياسية الداعمة لتطوير التعليم لمواكبة احتياجات سوق العمل وخطط التنمية. برنامج التحول الوطني 2020./ الرؤية الطموحة 2030. التوجه نحو الخصخصة ورفع مشاركة الأسرة. توفر البنية التحتية لإقامة مشاريع تعليمية. الثورة المعلوماتية والاتصالات. قيادة شابة طموحة وذات توجه إصلاحي. طلب مجتمعي هائل على التعليم.	تحديات العولمة وتأثيرها في إعداد وتهيئة الطلبة للتعامل معها وفق منظومة قيمية وأخلاق متكاملة. إيمان المجتمع بمجانية التعليم. الضغوط الخارجية لقبول أعداد تفوق الإمكانات المتاحة. البيئة الجغرافية الممتدة، وحتمية تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي نصت عليه سياسة التعميم. الاحجام المجتمعي عن العمل في القطاعات كثيفة العمالة (التصنيع والتجارة) التي تتطلب مهارات قليلة. آثار العولمة اقتصادياً. تداعيات الحروب في المنطقة. تذبذب أسعار النفط مع الاستمرار في الاعتماد على موارده. الاعتماد على العمالة الوافدة.

ج- تحليل الفجوة:

بعد الاطلاع على نتائج تحليل SWOT وكافة المرجعيات الهامة في موضوع الرؤية المستقبلية لتطوير التعليم ونماذج لممارسات مثلى، تأتي مرحلة تحليل الفجوة بين ما هو موجود فعلاً؟ وما هو مرغوب؟ وهناك العديد من النماذج والأساليب التي يمكن استخدامها لتحليل الفجوة ويمكن أن نستخدم هنا نموذج كوفمان حيث يتم في عمليات التخطيط تقسيم المؤسسة إلى عناصرها الأولية.

ويمكن تحليل الفجوة وردمها باستخدام الجدول التالي:

جدول (3) تحليل الفجوة الخاصة بالرؤية المستقبلية

تحليل الفجوة	Inputs مدخلات	Processes عمليات	Products النواتج	Outputs المخرجات	Outcomes الموظفات
ما هو موجود؟	تلقين المعارف والعلوم، قلة تدريب المعلمين، رتابة المناهج وتكرارها، أدوات تعليمية تقليدية، محدودية مباني المنظمات التعليمية	تدني جودة المناهج والاعتماد على طرق تدريس تقليدية	طلبة لا يملكون معايير عالية	نتائج الطلبة في اختبار قياس منخفضة	كثرة البطالة
ما هو مرغوب؟	إدارة المعارف وتحفيز الابتكار، القيام بالمبادرات تساعد بتدريب العاملين، إعداد منهج تعليمي مقنن يحقق المتعة وأنماط التفكير المختلفة، تجهيزات تعليمية تكنولوجيّة، التوسع في المباني التعليمية.	التحول نحو التعليم الرقمي	طلبة يحرزون نتائج متقدمة على متوسط النتائج الدولية في التحصيل العلمي	التحاق الطلبة في جامعات متميزة ونتائج مرتفعة في قياس	التحاق الطلبة بسوق العمل
الفجوة	وجود فجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل				
ردم الفجوة	وضع رؤية مستقبلية تقوم على إدارة المعرفة لتحويل المجتمع إلى مجتمع معرفي، وتحول الاقتصاد إلى اقتصاد معرفي				

مرحلة تحديد القضايا والاستراتيجيات والسياسات ذات العلاقة بمستقبل التعليم بالمملكة

جدول (4): مرحلة تحديد القضايا والاستراتيجيات والسياسات ذات العلاقة بمستقبل التعليم بالمملكة

البيئة الداخلية / البيئة الخارجية		نقاط القوة	نقاط الضعف
الفرص	-الإرادة السياسية الداعمة لتطوير التعليم لمواكبة احتياجات سوق العمل وخطط التنمية.	-توطين التقنية بالإفادة من تقنية المعلومات وتوفر الاتصالات. استخدام الأجهزة الحاسوبية في	تجويد التعليم للاستجابة لمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل. التوسع النوعي لمقابلة زيادة الطلب
		دمج وزارة التعليم العام مع العالي. تدريب المعلمين إلى تنمية مهنية مستدامة. توفر البنية التحتية لخدمات الاتصالات والأنترنت.	ضعف في المناهج وأساليب التعليم والتقويم. قلة توفر الخدمات والبرامج التعليمية لبعض الفئات الطلابية. البيروقراطية (المركزية). الاعتماد على التمويل حكومي.

	-زيادة الطلب المجتمعي على التعليم. -الانفجار المعرفي والتقدم التكنولوجي. -إعادة الهيكلة.	العملية التعليمية.	المجتمعي على التعليم. تقليل المركزية (تفويض) بالإفادة من إعادة الهيكلة.
تهديدات	- ضعف مشاركة القطاع الأهلي والخاص في التعليم. - ضعف الكفاءة الإنتاجية. - عدم استجابة أولياء الأمور لطلبات التعليم التي من شأنها ترفع من التحصيل الدراسي للطلاب.	-التنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص. - التكامل بين استراتيجية التعليم العام والتعليم العالي.	التنويع في مصادر التمويل لرفع الكفاءة الإنتاجية. -حرية الإدارات واستقلاليتها فيما يشجع تطوير العملية التعليمية.

جدول (5) الأهداف الاستراتيجية

الهدف	البرامج والأنشطة والوسائل
1- مجابهة الطلب المجتمعي المتزايد على التعليم.	_إتاحة الخدمات التعليمية لكافة شرائح الطلاب، عن طريق التوسع في (تعميم مرحلة رياض الأطفال- التعليم الإلزامي- محو الأمية – برامج تعليم ذو الاحتياجات الخاصة – صعوبات التعلم، الموهوبين). - تفريد التعليم. - زيادة فرص التعليم الجيد لفئات الطلاب جميعاً، بعدالة. - تعزيز المواطنة والشخصية المتكاملة المستقلة، عن طريق تقديم تعليم نوعي.
2-الاستجابة لمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل	_ إصلاح جذري في بنية التعليم يتسم بالشمول والتكامل _ إعداد الطالب ليتعلم آلية التعلم ليكون ناجحاً في الحياة وليس في الاختبارات. - تنويع برامج التعليم الثانوي وربطة باحتياجات سوق العمل. _ تطوير المناهج بحيث تحقق احتياجات سوق العمل _ التطوير المهني لشاغلي الوظائف التعليمية _ التقويم الشامل _ التنمية الإدارية
3-رفع كفاءة النظام التعليمي، والحاجة إلى تنويع مصادر التمويل.	_ تبني البعد الاقتصادي في اتخاذ القرار _ معالجة الهدر التربوي _ تنويع مصادر التمويل _ خصخصة البرامج التعليمية وإسهام القطاع الخاص. _ تكوين شركات استثمارية. _ تبني سياسة المؤسسة التربوية المنتجة.
4-الإفادة من تقنية المعلومات والاتصالات	_ التعاون بين المؤسسات التربوية والقطاع الخاص. _ التعليم المبرمج. _ التعليم عن بعد. _ التعليم الذاتي. - إعطاء أولوية قصوى ومستمرة لتعزيز الإبداع والابتكار. - التوسع في إنشاء حاضنات للتقنية.
5. الإفادة من الدمج في التنسيق والتكامل بين	- اعتماد أسلوب التعلم القائم على حل المشكلات والعمل الجماعي. - الصلة القوية بين التعليم والتنمية الوطنية.

الهدف	البرامج والأنشطة والوسائل
قطاع التعليم وجميع قطاعات الدولة والقطاع الخاص.	- الاهتمام بالكوادر الإدارية والتعليمية المتميزة ونقل خبراتها للمؤسسات التعليمية الأخرى من خلال الزيارات والتدريب في مكان العمل.
6. الإفادة من إعادة الهيكلة في تقليل المركزية	- توحيد الرؤى والسياسات ووضع خطة موحدة للتعليم. - إعطاء الاستقلالية المالية والإدارية والأكاديمية للجامعات، وإدارات التعليم تعطى استقلالية مالية وإدارية - تطوير نظام الحوكمة وتطبيق المسألة والمحاسبية. - الاستفادة من الخبرات وأصحاب الجدارة في التطوير المهني. - التقويم المستند على النتائج.

تحديد الأهداف الاستراتيجية والتفصيلية

جدول (6) الأهداف الاستراتيجية والفرعية

الغاية: تجويد التعليم عن طريق الاستجابة لمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل		
م	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف الفرعية
1 .1	تحسين استقطاب المعلمين / أعضاء هيئة التدريس وإعدادهم وتأهيلهم وتطويرهم.	1. 1. 1 تطوير معايير اختيار شاغلي الوظائف التعليمية/الأكاديمية. 1. 1. 2 تطوير برامج إعداد وتدريب المعلمين/ أعضاء هيئة التدريس. 1. 1. 3. تحسين بيئة التدريب. 1. 1. 4. تحسين برامج إعداد المعلم/عضو هيئة التدريس.
2 .1	تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار.	1. 2. 1. توفير التقنيات الحديثة في مدارس التعليم العام/الجامعات. 1. 2. 2. تجهيز المعامل والمختبرات في مدارس التعليم العام/الجامعات. 1. 2. 3. توفير التعلم عن طريق الترفيه في مدارس التعليم العام/الجامعات.
3 .1	تطوير المناهج وأساليب التعليم والتقويم.	1. 3. 1. تطوير نظام التقويم في مدارس التعليم العام/ التعليم العالي. 1. 3. 2. التحول نحو التعليم المعتمد على الطالب. 1. 3. 3. تعزيز نجاح الطالب والتميز في التدريس. 1. 3. 4. إنشاء مراكز تخصصية لتطوير اللغة العربية والإنجليزية والرياضيات والعلوم.
4 .1	تعزيز القيم والمهارات الأساسية للطلبة.	1. 4. 1. تعزيز الأنشطة اللاصفية للطلاب. 1. 4. 2. تزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لموائمة احتياجات سوق العمل.
5.1	التنسيق والتكامل بين المؤسسات التعليمية (العام/ العالي).	1.5.1 تشجيع الطالب على النجاح من أجل الالتحاق بالمستوى الدراسي الأعلى. 2.5.1. تربية الطالب على حب التقدم في العلم. 3.5.1. بناء رؤية واضحة للطالب حول ماهية الاستراتيجية المتبعة في التعليم في المرحلة القادمة (التعليم العالي).

مرحلة إعداد الخطة الزمنية للتنفيذ

يتم اختيار هدفين استراتيجيين وهدفين تفصيليين كمثال:

جدول (7) تحليل أحد الأهداف الاستراتيجية

الهدفان الاستراتيجيان حول تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار.									
الهدف التفصيليان حول توفير التقنيات الحديثة في مدارس التعليم العام/الجامعات وخلق بيئة مهنية مستدامة									
البرنامج	وقت التنفيذ	مدة التنفيذ	المتطلبات	الجهة المسئولة		الدعم الخارجي	الميزانية	الجهة المستفيدة	مؤشرات الأداء
				الرئيسة	المساندة				
ورشة عمل: دمج التدريس بالتقنية	الأسبوع الثالث من الفصل الدراسي الأول	6 أيام	قاعة مجهزة بالحاسبات الآلية	وزارة التعليم الجامعة	مركز التدريب والتطوير التربوي	القطاع الخاص	5000 ريال	المعلم/ عضو هيئة التدريس	متوسط عدد ساعات التطوير المهني التي استكملها المعلمون 18ساعة
ورشة عمل: تدريب المعلمين إلى تنمية مهنية مستدامة	الأسبوع الأول من الفصل الدراسي الأول	6 أيام	قاعة مجهزة بالأدوات والأجهزة الالكترونية مثل الحاسوب والبروجيكتور	وزارة التعليم الجامعة	مركز التدريب والتطوير التربوي	القطاع الخاص	7000 ريال	المعلم/ عضو هيئة التدريس	متوسط عدد ساعات التطوير المهني التي استكملها المعلمون18 ساعة

مرحلة التنفيذ

تعد عملية تطبيق الرؤية المستقبلية من المراحل المهمة للبدء في ترجمة الرؤية والرسالة والأهداف إلى واقع عملي.

مرحلة متابعة وتقويم الأداء:

تتمثل في مقارنة الأداء الفعلي (الواقع) بالأداء المرغوب: وفي حال الكشف عن وجود فجوات بين الأداء الفعلي والمرغوب فإن هناك أربعة مداخل لسد تلك الفجوات وهي:

1. تحديد الإطار الزمني لإنجاز الأهداف.
2. التعديل في الأهداف.
3. القيام بإعادة توزيع الموارد لضمان تحقيق الأهداف.
4. الحصول على موارد إضافية.

ووفقًا لما أشار إليه مدير قطاع التربية والتعليم والمهارات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) - أندرياس شلايسر- في المنتدى العالمي الرابع للتعليم والمهارات الذي جرى في منتصف شهر مارس في عام 2016م في دبي القائم على التطوير الاحترافي للتعليم والتعلم وسبل مواجهة القضايا والتحديات التي ما زال تعليم كثير من الدول يعاني منها، "حان الوقت لوضع خطة بديلة أكثر فاعلية، والعمل على تطبيقها لإصلاح وتطوير التعليم العالمي، وأنه يتعين علينا تحقيق المزيد من الاستفادة من المهارات الرقمية والتوسع في التكنولوجيا بالمدارس، واعتبار ذلك أحد

أهم الوسائل للتشجيع على الابتكار لدى الطلاب وخاصة بعد أن ثبت من خلال برنامج اختبارات التقييم الدولي (PISA) أن الأداء الحسن يتطلب جهودًا في تحسين البيئة التعليمية وزيادة الاختبارات التي بدورها أن تتبع نمو التحصيل العلمي للطلاب وتطوره وجودته بما ينعكس إيجابًا على تحسين وتطوير التعليم."[14]

ولا شك انه جاء هذا البرنامج بعد قياس أداء الطلاب في مادة الرياضيات كأحد المواد الذي تم قياس أداء الطلاب فيها في الاختبارات الوطنية، حيث كان أداء طلاب الصف الثالث الابتدائي في مادة الرياضيات كالتالي[13]:

- 57% من طلاب الصف الثالث حصلوا على درجات أعلى من معيار الحد الأدنى الوطني.
- 43% منهم حصلوا على درجات أقل من معيار الحد الأدنى الوطني.
- وكان أداء طلاب الصف السادس الابتدائي في مادة الرياضيات أيضًا كالتالي[14]:
- 59% من طلاب الصف الثالث حصلوا على درجات أعلى من معيار الحد الأدنى الوطني.
- 41% منهم حصلوا على درجات أقل من معيار الحد الأدنى الوطني.

ولا شك أن هذا الاختلاف بين كل من الصفين نتج عن أسباب متمثلة في اتجاهات الطلاب والطالبات نحو مدرستهم وسلوك الطلاب المؤثر في تعلمهم حيث أن 74% من المعلمين ذكروا لأن الطلاب لا يحصلون على ساعات نوم كافية، بالإضافة إلى الوضع والتنشئة الاجتماعية التي تختلف من طالب إلى آخر، حيث يشعر 33% من الطلاب أن والديهم ليس لديهم الوقت الكافي للجلوس معهم، ولا ريب أن هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تباين الأداء بين الطلاب، ومن هنا جاء أهمية البرنامج في وضع معايير محددة من شأنها أن ترفع من الأداء الفعلي للطلاب.

التوصيات:

الرؤية المستقبلية للتعليم في المملكة في ضوء رؤية 2030 تستلزم:

- إعادة النظر في أهداف التعليم ومبادراته بما يخدم برنامج التحول الوطني ويحقق رؤية المملكة 2030م.
- التنشئة الاجتماعية والمتوافقة مع التربية الأسرية والتكامل بين دور الأسرة والمدرسة.
- تمهين التعليم لرفع مكانة التعليم والمعلم.
- الانتهاء من نظام رخص ممارسة مهنة التعليم.
- إعادة النظر في محتويات وأهداف المقررات الدراسية في جميع المراحل وفقاً للمستجدات والمتطلبات المستقبلية.
- إعداد منهج تعليمي مقنن يحقق التنشئة الاجتماعية وأنماط التفكير والمهارات قائم على احتياجات المتعلم والمجتمع.
- تطوير المرحلة الثانوية واستحداث الثانوية المهنية لتوجه المتعلم لسوق العمل بما يوائم رؤية المملكة 2030م.
- إعادة تأهيل المعلمين ومعلم المرحلة الابتدائية بشكل خاص وفق الأسس والمعايير التربوية ومتطلبات العصر الحديث.
- استحداث جمعيات تربوية لتقديم البحوث والاستشارات والندوات التي تصب في مصلحة تقويم التعليم بالمملكة.
- إعادة النظر في عملية إعداد المعلمين بكليات التربية ويكن قائم على منظور الأدوار الجديدة.
- إعادة النظر في برامج تدريب المعلمين وتكون تحت إشراف كليات التربية أو مراكز تدريب تابعة لها بما يحقق التكامل بين التعليم العام والعالي.
- توحيد الرؤى والسياسات للتعليم العام والعالي بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030.
- تبني الشراكات مع المؤسسات الحكومية والخاصة المختلفة لدعم برامج التعليم العام والعالي.

- إعطاء الجامعات وإدارات التعليم الاستقلالية والحرية المالية والأكاديمية، والإدارية.
- استفادة التعليم العالي من الخبرات والكفاءات في التعليم العام، واستفادة التعليم العام من نتائج البحوث من التعليم العالي.
- تطوير نظام الحوكمة وتطبيق المسألة والمحاسبية.
- التقليل من المركزية وإعطاء مزيد من الصلاحيات.
- الاهتمام بالبنية التحتية لكل من المدارس والجامعات بحيث تكون من المؤسسات الرائدة.

المقترحات:

1. من خلال رصد الواقع وحصر الماضي، واستشراف المستقبل، يمكننا أن نرى تطوير التعليم السعودي عن طريق تطبيق نظرية تعديل السلم التعليمي وتطوير المناهج: (د/ حمود البدر): ليصبح (4– 4 – 4) وتغيير التعليم المتوسط تغييراً جذرياً، زيادة التخصصات في التعليم الثانوي (عامة-مهنية- تقنية- متخصصة)، وإيجاد تعاون بين التعليم الثانوي والعالي، وجعل المدرسة فصول ومعامل ومضامير نشاط. وإدخال التعليم المهني في المرحلة الثانوية بحيث تصبح المرحلة الثانوية، متنوعة ومتخصصة، مما يؤهل حاملها للانخراط في سوق العمل.
2. تجديد وتغيير الرؤى والسياسات، وتقويمها باستمرار هو العلامة البارزة على السير في الاتجاه الصحيح.
3. الاستفادة من دمج التعليم الفني مع التعليم العام والعالي، بحيث يتم إعطاء الاستقلالية والحرية المالية، والإدارية والأكاديمية، للجامعات، ولإدارات المناطق، بحيث يعين لكل إدارة مدير، ويرتبط تنظيمياً بالوزير، بحيث تكون الرؤى والتوجهات واحدة.
4. تقليص وتفويض إدارة التعليم في مناطق المملكة، بحيث تكون لديها 5 إدارات تعليم مستقلة، وهي الوسطى والجنوبية والشمالية والجنوبية والشرقية، بحيث يتم إعطاء كل إدارة صلاحيات، تراعي فيها طبيعة المنطقة الجغرافية والثقافية.
5. العناية بالمعلم ثم المعلم، فهو الركيزة الأساسية للتطوير، فالمعلم الصالح أهم من المبنى النموذجي والعمل والمنهج.
6. توفير أجهزة الحاسوب التي من شأنها أن تساعد على تطور التعلم في المملكة العربية السعودية في ضوء المملكة (2030).
7. تعزيز مبادئ الرعاية الاجتماعية وتطويرها لبناء مجتمع متماسك ومنتج علميًا من خلال تعزيز دور الأسرة.
8. استحداث مجموعة كبيرة من الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية والترفيهية.
9. تخصيص عدد محدد من الحصص اليومية غير المرهقة للطلاب سواء في التعليم العام أو التعليم العالي.
10. ضرورة انتهاز الطلاب الفرص المقدمة إليهم من إدارة المؤسسة التعليمية خاصتهم والتي من شأنها أن تفتح المجال لهم للابتكار والتفكير المبدع.
11. إشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية، ومساعدتهم في بناء شخصيات أطفالهم ومواهبهم حتى يكونوا عناصر فاعلة في بناء مجتمعهم.

قائمة المراجع

1- الدخيل، تغريد بنت محمد بن عبد الله. (2014). مقترحات لتطوير سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الملك سعود. Journal of Arabic Studies in Education and Psychology، 36(2901)، 1-65.

2- البراهيم، هيا بنت عبد العزيز. (2014). تطوير التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. Risālat al-Tarbiyah wa-ʿIlm al-Nafs، 186(1502)، 1-66.

3- الجغيمان، عبد الله بن محمد، & معاجيني، أسامة بن حسن. (2013). تقويم برنامج رعاية الموهوبين في مدارس التعليم العام السعودية في ضوء معايير جودة البرامج الإثرائية. Journal of Educational and Psychological Sciences، 222(1257)، 1-52.

4- العتيبي، ملفي عبد الرحمن. (2013). التعليم والانتماء الوطني في المملكة العربية السعودية: رؤية تحليلية للمفهوم. Majallat ʿĀlam al-Tarbiyah، 116(513)، 1-32.

5- الأصفهاني، أبو القاسم (1992). المفردات في غريب القرآن. دار القلم، الدار الشامية، دمشق.

6- صلاح، رزان (2018). تعريف الرؤية. انظر:
https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9

7- رؤية المملكة 2030، http://vision2030. gov. sa/download/file/fid/422

8- نايف عبد العزيز المطوع. (2018). مدى مواءمة المقررات الدراسية بجامعة شقراء لرؤية المملكة العربية السعودية (2030). مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 26(3).

9- رؤية المملكة 2030، http://vision2030. gov. sa/download/file/fid/422.

10- عبد الوافي (2017). رؤية 2030 في التعليم : التعليم ورؤية السعودية 2030 - وزارة التعليم السعودية.

11- عسيري، فاطمة (2016). التعليم الجامعي في ضور رؤية (2030). دراسة علمية غير منشورة. جامعة الملك خالد، وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية.

12- جغوبي، فادية (2016). دور التحليل الاستراتيجي swot في تحسين أداء المنظمة: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة- بسكرة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر. بسكرة.

13- العمر، مشاعل (2016). سوق التعليم السعودي يصنع فرصا استثمارية بقيمة 1.4 تريليون في 2020م. مجلة المعرفة، عدد (247). مايو. الرياض

14- رؤية المملكة العربية السعودية (2030). مجلة المعرفة. عدد (247) التعليم بوابة التحول. مايو 2016م، الرياض.

15- إبراهيم، مجدي عزيز (2004). موسوعة التدريس، ج1، دار المسيرة، عمان، ط1، ج4، ص 1487.

16- رؤية المملكة العربية السعودية (2030). مجلة المعرفة. عدد (247)، ص28، التعليم بوابة التحول. مايو 2016م، الرياض.

17- الغشام، سعد (2016). التعليم في «رؤية 2030»، تنمية بشرية ومناهج متطورة في الرياض. انظر:
http://www.alhayat.com/article/747869/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-2030-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9-

%D9%88%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%87%D8%AC-
%D9%85%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A9
18- العتيبي، فهد (2017). التعليم ورؤية المملكة 2030. انظر: https://sabq.org/6hLr8v
19- الطيار، غدير (2017). رؤية المملكة 2030 وجهود التعليم في تطبيقها. انظر: http://www.al-jazirah.com/2017/20170722/rj2.htm
20- الزهراني، عبدالله (2017). طموح التعليم في رؤية المملكة العربية السعودية 2030. قسم الثقافة الاقتصادية. انظر: https://www.manhal.net/art/s/21802

Future vision for the development of education in the Kingdom of Saudi Arabia in light of Kingdom's vision 2030

Abstract: The objective of this research is to propose a strategy for the development of education in the Kingdom of Saudi Arabia in the light of the Saudi Vision 2030 in order to develop the educational system and all its components. The research methodology was descriptive comparative analytical, and the researcher adopted the tool of survey and comprehensive analysis of primary and secondary sources on the subject through a review of previous literature and related theoretical frameworks. The researcher identified strengths and opportunities and identified current and future weaknesses and challenges. The researcher also reviewed the strategic plans and the periodic goals of the ministry in addition to the objectives of the national transformation program for education. The researcher presented various issues related to the strategies and policies related to the future of education in the Kingdom; they were simplified to be clear and ready for practical application. In conclusion, the researcher presented a mechanism to implement and apply the vision on the ground in a practical way to achieve the objectives designed for it.

Keywords: Saudi Vision 2030, National Transformation Program, Education Development, Educational System, Strategic Planning, Education Policies.